دي ميستورا لدبلوماسيين: ادعوا لي بالنجاح.. الفجوة كبيرة ويصعب ردمها

دمشق : 6 قتلى بانفجار سيارة مفخخة في السيدة زينب

تفجير سابق في منطقة السيدة زينب

من محادثات المعارضة السورية في جنيف

عواصم – «وكالات»: قال المرصد السوري لحقوق الإنسان إن ستة أشخاص قتلوا في انفجار سيارة ملغومة على مشارف منطقة السيدة زينب جنوبي دمشق أمس الاثنين وهو ثالث هجوم على المنطقة هذا العام.

وذكرت وسائل إعلام موالية لنظام الأسد أن التفجير وقع عند نقطة تفتيش تابعة لجيش النظام.

وأضاف المرصد ومقره بريطانيا أن عدد القتلى من المتوقع أن يرتفع نظرا لعدد المصابين بجروح خطيرة.

وقتل العشرات في عدة انفجارات وقعت في فبراير شباط الماضي في منطقة السيدة زينب في أحد أعنف الهجمات التي تشهدها المنطقة.

وقبل ذلك بأقل من شهر قتل 70 شخصا في تفجير انتحاري في المنطقة أعلن تنظيم داعش مسؤوليته عنه.

من جانب اخر عقد المبعوث الأممي إلى سوريا ستيفان دي ميستورا، أمس جلسة، محادثات بمن حضر مع غياب وفد الهيئة العليا للتفاوض الذي علق مشاركته احتجاجا على عمليات القصف التي ينفذها النظام السوري، في وقت تتضاءل الآمال بإمكانية تحقيق أي تقدم في الظروف الحالية مع تصاعد الخلافات بين دي ميستورا والمعارضة السورية وانهيار اتفاق وقف الأعمال القتالية.

وكان رئيس وفد الهيئة العليا للمفاوضات، أسعد الزعبي، أكد أن المعارضة السورية مستمرة بمقاطعة مفاوضات جنيف حتى تنفيذ النظام لجميع الالتزامات الإنسانية التي نصت عليها قرارات مجلس الأمن الدولي.

وفيما تتواصل محادثات جنيف حتى الأربعاء في غياب أقطاب الهيئة العليا للمفاوضات، وهو وفد المعارضة الرئيسي، يقول دبلوماسيون إن إبقاء الهيئة على وفد مصغر يُجري أعضاؤه محادثات تقنية فقط مع مساعدي ستيفان دي مستورا مؤشر على تصاعد ضغط الفصائل المقاتلة للمعارضة المعتدلة على الوفد المفاوض. كما يشير هؤلاء الدبلوماسيون إلى أن الإبقاء على وفد رمزي للهيئة العليا ومغادرة رئيس الوفد المفاوض العميد أسعد الزعبي جنيف منذ الخميس، وقبله المنسق العام للهيئة رياض حجاب والذي غادر يوم الأربعاء، يعكس رغبة الوفد الرئيسي للمعارضة السورية في امتصاص نقمة جمهور معارض لم يعد يتقبل الاستمرار في محادثات «لم تنجح في إدخال علبة حليب واحدة إلى داريا».

وكشف أعضاء في الهيئة العليا، أن اجتماعاتها الداخلية المطولة في جنيف قبل مغادرة معظم أعضائها، عكست انقساماً حادا في الرأي بين فريقين: الأول كان يدعو إلى مغادرة جنيف «للضغط على حلفاء المعارضة الدوليين وعلى رأسهم الولايات المتحدة كي تضغط على روسيا بهدف دفع النظام إلى فك الحصارات وتسريع إيصال المساعدات ووقف عمليات القصف واحترام الهدنة»، بينما كان الفريق الآخر داخل الهيئة يحذر من «إعطاء الروس والنظام عبر الانسحاب من جنيف ذريعة لاتهام المعارضة بإفشال المحادثات». إلا أن اتساع نطاق الخروقات للهدنة عزز توجهات الفريق الأول الداعي إلى الانسحاب، وهنا ولدت فكرة تسوية تقضي بطلب تأجيل المفاوضات وتعليق المشاركة الرسمية فيها دون الانسحاب، مع الإبقاء في جنيف على مفاوضين «تقنيين» يجرون محادثات مع مساعدي دي ميستورا في مقر إقامتهم وليس في مقر الأمم المتحدة كما جرت العادة، لنزع الطابع الرسمي عن الاجتماعات.

وتقول مصادر متطابقة واكبت محادثات جنيف في كل مراحلها وشاركت في الاجتماعات الدولية حول سوريا، إن من بين أسباب تعثر هذه الجولة من المحادثات وصولاً إلى فشلها هو أن مستوى التنسيق والتشاور الأميركي– الروسي كان خلال هذه الجولة أدنى بكثير من الجولتين السابقتين وهو يبتعد كثيراً عن روحية التعاون بينهما خلال ما سُمّي بـ«عملية فيينا» وعشية «إعلان ميونيخ».

انتهاء مهلة الجيش الحر لوقف غارات النظام على حلب

وفي سياق متصل بالفتور بين واشنطن وموسكو وعلى خلفية تفاوت مواقفهما بشأن ملفات دولية، قالت مصادر متابعة إنه كلما توترت علاقاتهما حول ملف ما انعكس ذلك سلباً على الملف السوري. وفي هذا المجال فإن الاتصال الهاتفي الذي أجراه الرئيس الأميركي بنظيره الروسي قبل أيام لمناقشة ملفات عديدة، من بينها الملف السوري لا يعني أن التباين حوله قد تبدد بمجرد حصول الاتصال.

ومما يعزز هذا الاعتقاد أن مصدراً دبلوماسياً أميركياً قال لـ«العربية.نت» إن المشاورات مع الروس حول سوريا «تنحصر ضمن آليتين فقط هما الـ«تاسك فورس» المكلفة بالمساعدات الإنسانية ومثيلتها المكلفة بمراقبة وقف إطلاق النار، في ما عدا ذلك لا توجد اتصالات مع الروس لمناقشة موضوعات أخرى بشأن سوريا».

هذا الكلام الأميركي لم يقنع أحداً في الهيئة العليا للمفاوضات، وقد أكد بعضهم صحة المعلومات التي تشير إلى أن لدى الروس مسودة دستور سوري جديد وضعه بالتعاون معهم خبراء قانون سوريون. وفي حين تقول مصادر مطلعة على هذا الملف إن موسكو أطلعَتْ واشنطن على المسودة فقد نفى ذلك دبلوماسي أميركي «العربية.نت».

فيما علق دبلوماسيون أن التفاوض لم يعد تفاوضا، بل أصبح مجرد محادثات افتقرت إلى زخم الجولة السابقة، إذ يركز كل طرف سوري على قرار دولي معين وتدعمه في ذلك جهات إقليمية ودولية.

وقد المعارضة الرئيسي مثلاً، وتدعمه بشكل خاص السعودية وتركيا وفرنسا، بتمسك بالتطبيق الحرفي لبيان جنيف 1 الصادر عام 2012، والذي عززه قرار مجلس الأمن 2118 الصادر عام 2013. وينص البيان على تشكيل هيئة حكم انتقالي تتولى كامل الصلاحيات التنفيذية التي يمارسها حالياً رئيس النظام بشار الأسد بما فيها السيطرة على الجيش والشرطة وأجهزة الاستخبارات، حيث كان التفسير الروسي لبيان جنيف 1 مختلفا عن تفسيرات عدة دول عربية غربية، إذ تعتبر موسكو أنه تحدث عن آلية حكم وليس عن هيئة حكم، ثم إنه لا يُفهم من نص البيان، برأي الروس، أن على الأسد أن يرحل عن السلطة عند بدء المرحلة الانتقالية، ولا أن عليه التنازل عن صلاحياته لهيئة حكم انتقالي.

أما المرجعية الأخرى لمحادثات جنيف، فكمنت بالقرار الدولي 2254، والذي كان ثمرة تفاهم أميركي– روسي أرسى دعائم «عملية فيينا» عبر مفاوضات حول سوريا في العاصمة النمساوية، وشاركت فيها عدة دول في أكتوبر ونوفمبر قبل تبني القرار في ديسمبر من العام الماضي.

ولم ترفض حينها المعارضة السورية (الرئيسية) القرار، بل وافقت عليه على مضض، لكنها تقول همسا إن أسوأ ما فيه أنه جاء في «لحظة تراجع أميركية أمام الروس». وقد انعكس هذا التراجع تغييباً لأي إشارة عن هيئة الحكم الانتقالي في نص القرار 2254 الذي يكتفي بالإشارة إلى تشكيل «حكم تمثيلي شامل غير طائفي وذي مصداقية».

وسألت «العربية.نت» المبعوث الأممي دي مستورا عن رأيه في تحفظ المعارضة على تغييب الإشارة عن هيئة الحكم في القرار المذكور، وقال حينها إن «الهيئة ليست مذكورة، لكن بيان جنيف 1 الذي ينص على تشكيلها مذكور بوضوح».

أما المنسق العام للهيئة العليا للمفاوضات رياض حجاب فقد أكد لنا في مؤتمر صحافي الأربعاء الماضي قبل أن يغادر جنيف، أن القرار 2254 قرار «تراجعي وغامض».

فيما تسعى الولايات المتحدة في جنيف إلى طمأنة الهيئة العليا، حيث يؤكد دبلوماسيوها للمعارضين السوريين أن تشكيل هيئة انتقالية سيبقى من أولويات محادثات جنيف، وصرّح دبلوماسي أميركي بارز: «نحن ما زلنا ملتزمين بدعم تشكيلها حتى لو استخدمنا تعابير أخرى في الإشارة إليها».

أما المرجعية الثالثة لمحادثات جنيف فهي قرار مجلس الأمن 2268 الذي صدر بعد استعانة دي مستورا بالولايات المتحدة وروسيا إثر فشل جولة المحادثات الأولى في جنيف مطلع فبراير. وتراس حينها البلدان اجتماعاً لمجموعة الدعم الدولية لسوريا في ميونيخ بالشهر نفسه، فكان «إعلان ميونيخ» الذي عزّزه صدور القرار 2268 في 26 فبراير والذي نص على وقف الأعمال العدائية ما يعني وقف إطلاق النار، ودخل القرار حيز التنفيذ في اليوم التالي، مستثنيا من وقف العمليات القتالية تنظيمي داعش والنصرة كونهما مُدرجَين على لوائح مجلس الأمن للمنظمات الإرهابية، وبعد صدور القرار انعقدت جولة جنيف الثانية بزخم كبير في مارس الماضي.

وتقدم حكومة النظام السوري تفسيراً خاصاً بها للقرار 2254، حيث إن تشكيل حكم تمثيلي وشامل وغير طائفي يعني بالنسبة لها حكومة وحدة وطنية موسعة تضم موالين للنظام ومعارضين له ومستقلين. ويحدد بشار الجعفري رئيس وفد النظام إلى محادثات جنيف مواصفات المعارضين المقبولين من الحكومة وقد قدم لائحة بأسمائهم إلى دي ميستورا، فهؤلاء يجب أن يكونوا، كما قال الجعفري، «معارضين وطنيين نابذين للإرهاب». وإذا كان الجعفري نفسه قد وصف أعضاء الهيئة العليا بأنهم «مزيج من المتطرفين والإرهابيين والمرتزقة»، فهذا يعني، برأي دبلوماسيين، أن النظام لن يقبل بهم في أي حكومة.

بالمقابل، يرى الوفد الرئيسي للمعارضة أن اقتراح تشكيل حكومة وحدة وطنية يتناقض مع نص القرارات الدولية، ويصر الوفد على الحصول على موافقة مكتوبة من النظام على الانتقال السياسي «والأداة الوحيدة له هي هيئة الحكم الانتقالي».

وفيما يتوقع عقد لقاء جديد بين دي ميستورا ووفد النظام السوري، تؤكد الهيئة العليا للمفاوضات أنها لن تتراجع عن تعليق مشاركتها الرسمية في المحادثات قبل أن يلتزم النظام بالتطبيق الكامل للبندين 12 و13 من القرار 2254، اللذين ينصان على وقف القصف على التجمعات المدنية وفك الحصارات وإيصال المزيد من المساعدات الإنسانية إلى المناطق المحاصرة وإطلاق معتقلين بدءاً من النساء والأطفال.

بدوره، سلم وفد النظام دي ميستورا لائحة بأسماء من يقول إنهم آلاف المختطفين من قبل جيش الإسلام وفصائل معارضة أخرى، فيما تقدر المعارضة عدد المعتقلين لدى النظام بمئتين وخمسة عشر ألفاً، إلا أن مصادر الأمم المتحدة تقول إن عددهم يتراوح بين الستين والسبعين ألفا.

إزاء هذا التباعد الكبير بين موقفي وفدَي النظام والمعارضة حول كل الملفات تقريبا، نقل عن المبعوث الأممي قوله حرفياً لدبلوماسيين: «أطلب منكم الدعاء لي بالنجاح، فالفجوة كبيرة ويصعب ردمها».

من ناحية أخرى انتهت مهلة الساعات الـ24 التي أعلن عنها الجيش الحر لوقف غارات جيش النظام على حلب، وقصف طيران النظام على المدينة لا يزال مستمرا.

غرفة عمليات حلب التابعة للجيش الحر أعلنت أن مقار قوات النظام والميليشيات التابعة له باتت هدفا للقصف، محذرة المدنيين من الاقتراب من تلك المواقع.

وفي سياق متصل، قال الجيش الحر إن قادة من الجيش الروسي يقودون المعركة التي يشنها جيش النظام على حلب.

تركيا قتلت 900 «داعشي» بغارات في سوريا منذ يناير الماضي

أنقرة – «وكالات»: ذكرت وكالة أنباء «الأناضول» التركية الرسمية أن القوات التركية قتلت حوالى 900 عنصر من داعش، منذ يناير، في قصف مدفعي وغارات جوية على مواقعه في سوريا.

وأفادت الوكالة أن تركيا المشاركة في التحالف الدولي لمكافحة داعش، بقيادة أميركية قتلت 492 «إرهابيا» منذ 9 يناير في غارات جوية، فيما قتل 370 آخرون في قصف مدفعي أدى كذلك إلى تدمير مخازن أسلحة.

وتعذر التحقق من هذه الأرقام من مصدر مستقل.

وانضمت تركيا التي اتهمت بالتساهل مع مجموعات المعارضة السورية المتطرفة، الصيف الماضي إلى التحالف المناهض للجهاديين بقيادة واشنطن، وكثفت الاعتقالات في أوساط الجهاديين بعد سلسلة عمليات انتحارية نسبت إلى خلايا قريبة من داعش على أراضيها.

كما أنها تجيز للطائرات الحربية الأمريكية استخدام قاعدة «انجيرلك» الجوية في جنوب شرق تركيا، للمشاركة في غارات على مواقع التنظيم المتشدد في سوريا.

ومنذ مطلع العام، تعرضت مدينة كيليس التركية على الحدود مع سوريا، لسقوط صواريخ تقول تركيا أن مصدرها مواقع لداعش، أسفرت عن مقتل عدد من المدنيين. وفي حصيلة إجمالية للسلطات التركية، سقط 45 صاروخا على المدينة منذ منتصف يناير (كانون الثاني)، ما أسفر عن مقتل 16 شخصا على الأقل. وفي كل مرة، كانت تركيا ترد بقصف مدفعي على مصادر النيران.

من جانب آخر أعلن القيادي في حزب العمال الكردستاني جميل بايك، في مقابلة مع «بي بي سي» بثت أمس، استعداد الحزب لتصعيد المواجهات مع قوات أنقرة رداً على حملتها العسكرية.

فيعد انهيار هدنة أعلنت قبل عامين بين أنقرة والمتمردين الأكراد، بدأت الحكومة التركية حملة عسكرية عنيفة عليه في جنوب شرق البلاد.

واعتبر بايك، أن الرئيس التركي رجب طيب أردوغان «يصعد حربه».

وأضاف للقناة البريطانية أن «الأكراد سيدافعون عن أنفسهم حتى النهاية، طالما اعتمدت السلطات التركية هذه المقاربة، بالطبع سيصعد حزب العمال الحرب».

وهذا الشهر أعلن الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، مقتل 355 عنصرا من قوى الأمن وأكثر من (5000 عنصر من حزب العمال الكردستاني في المعارك، لكن يتعذر التحقق من هذه الأرقام.

وتابع بايك: «لا نريد الانفصال عن تركيا وتأسيس دولة. لا نريد تجزئة تركيا. نريد أن نعيش ضمن حدود تركيا وعلى أرضنا بحرية...النضال مستمر حتى الاعتراف بحقوق الأكراد».

كما أشار إلى استعداد حزب العمال الكردستاني لتصعيد النزاع «لا في كردستان فحسب، بل في سائر أنحاء تركيا».

ولفت إلى أن أردوغان «يريد استسلام الأكراد. إن لم يفعلوا فهو يريد قتل الأكراد جميعا. إنه يقول ذلك علنا ولا يخفيه إطلاقا».

واقترح أردوغان، سحب الجنسية التركية من أنصار حزب العمال الكردستاني، فيما يسعى رئيس الوزراء أحمد داود أوغلو، إلى تعديل الدستور لإجازة محاكمة نواب متاصرين للأكراد اتهموا بممارسة «دعاية إرهابية».

وبعد وقف لإطلاق النار استمر أكثر من عامين، تجدد النزاع الكردي الصيف الفائت. وخلفت المواجهات الدامية بين قوات الأمن التركية والمتمردين عددا كبيرا من الضحايا لدى الجانبين وأسفرت عن مقتل عشرات المدنيين وأجبرت عشرات الآلاف آخرين على النزوح من جنوب شرق البلاد ذي الغالبية الكردية.

ونفذت جماعة متطرفة منشقة عن حزب العمال الكردستاني، في فبراير «شباط» ومارس «آذار»، اعتداءين خلفا أكثر من 60 قتيلا في أنقرة.

وفي الأشهر الأخيرة، كثف أردوغان الاعتقالات والملاحقات القضائية بحق مؤيدي القضية الكردية من مفكرين وصحافيين ومحامين أو نواب، معتبرا أنهم «شركاء للإرهابيين».

وأثارت هذه التدابير موجة انتقادات في تركيا وخارجها.

وقالت مصادر أمنية لرويترز إن جنديا قتل وأصيب 3 آخرون في انفجار عبوات ناسفة أمس، أثناء عملية عسكرية في بلدة نصيبين بجنوب شرق تركيا.

السيسي يعفو عن 859 سجيناً بمناسبة تحرير سيناء

مصر : الجيش يصفي 30 إرهابياً شمال سيناء

القاهرة – «وكالات»: قرر الرئيس المصري، عبدالفتاح السيسي، الإفراج والعفو عن باقي مدة العقوبة لعدد 859 من نزلاء السجون بمناسبة الاحتفال بعيد تحرير سيناء.

وقالت وزارة الداخلية المصرية إنه تنفيذاً للقرار الجمهوري رقم 2016/126 الصادر بشأن الإفراج بالعفو عن باقي العقوبة بالنسبة إلى بعض المحكوم عليهم بمناسبة الاحتفال بعيد تحرير سيناء 25 إبريل لسنة 2016، قد قام قطاع مصلحة السجون بعقد لجان لفحص ملفات نزلاء السجون على مستوى الجمهورية لتحديد مستحقي الإفراج بالعفو عن باقي مدة العقوبة من الذين ينطبق عليهم القرار، حيث انتهت أعمال اللجان إلى الموافقة على الإفراج عن عدد 859 نزيلا ممن يستحقون الإفراج عنهم بالعفو بحلول هذه المناسبة.

وكان الرئيس المصري قد قرر العفو عن مئة من الشباب الصادر بحقهم أحكام نهائية بالحبس في قضايا تتعلق بخرق قانون التظاهر

الرئيس المصري عبدالفتاح السيسي

أو التعدي على قوات الشرطة، فضلاً عن عدد من الحالات المرضية والإنسانية في سبتمبر الماضي.

ومن بين أبرز الأسماء التي تضمنها القرار الجمهوري، محمد فهمي وياسر محمد المتهمان في القضية المعروفة بـ«خلية الماريوت»، إضافة إلى الناشط السياسي عمر حازق، والناشط السياسي بيتر جلال يوسف، والناشطة السياسية سناء سيف، والناشطة السياسية يارا سلام.

من جانب آخر أعلن الجيش المصري مقتل 30 إرهابيا بقصف جوي في شمال سيناء.

وقال المتحدث العسكري، العميد محمد سمير، إنه «في ضربة استباقية ناجحة وبعد ورود معلومات استخبارانية مؤكدة عن قيام عدد من العناصر الإرهابية بعمليات ضد النقاط والارتكازات الأمنية تسعى من خلالها لإفساد فرحة المصريين بأعياد تحرير سيناء، قامت عناصر من القوات الجوية بتوجيه ضربة مركزة لعدد من مخازن الأسلحة والذخائر الخاصة بتلك العناصر شديدة الخطورة بمناطق جنوب الشيخ زويد وقرية النومة».

وأكد سمير أن الضربات أسفرت عن مقتل 30 فرداً من المتطرفين وتدمير كامل لمخازن الأسلحة والذخائر المستهدفة. كما تمكنت القوات من إحباط محاولة لاستهداف إحدى الكمائن، حيث نجحت في تدمير سيارتي دفع رباعي، إحداهما مجهزة برشاش 14.5 بوصة، والأخرى محملة بكميات من الأسلحة والذخائر.

كذلك أشار إلى أن القوات ما زالت تواصل أعمال التمشيط والمداهمة وتكثيف الإجراءات الأمنية على الطرق والمحاور الرئيسية بمدن وقرى شمال سيناء.

هاموند: لا نستبعد إرسال قوات بريطانية إلى ليبيا لمواجهة «داعش»

لندن – «وكالات»: أكد وزير الخارجية البريطاني، فيليب هاموند، أنه لا يستبعد إرسال قوات إلى ليبيا لمواجهة تمدد تنظيم داعش الإرهابي هناك.

ونقلت هيئة الإذاعة البريطانية «بي بي سي» عن هاموند قوله: «لا أحد يعلم كيف تتطور الأمور، ومن الممكن أن يتم طرح مشاركة القوات البريطانية بأي نوع من العمليات العسكرية جوية أو بحرية أو برية على مجلس العموم للنظر فيه». وأضاف: «تنظيم داعش يسعى إلى اتخاذ ليبيا كموطئ قدم له لشن هجمات على أوروبا».

كان هاموند أكد في وقت سابق استعداد المجتمع الدولي لدعم القوات الليبية وتقديم المساعدة التقنية والتدريبية لها، معلناً أن بريطانيا ستقدم دعماً تقنياً للحكومة الليبية في هذه الفترة قيمته عشرة ملايين جنيه إسترليني.

يذكر أن تنظيم داعش يعتبر من أهم الأخطار التي تهدد الأمن الدولي، حيث بسط خلال السنوات الأخيرة سيطرته على مناطق شاسعة في العراق وسوريا، بالإضافة إلى محاولته تعزيز نفوذه في بلدان شمال أفريقيا، وخاصة في ليبيا.